

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الرجوع إلى النقاش الماضي

لقد أسلفنا الإشكال العقلي لصاحب المدارك تجاه قاعدة الجب حيث قد حذف وجوب القضاء عن الكافر عقلياً، وقد استحسنَه السيد الخوئي، إلا أنه قد اتَّخذ الإجماع دليلاً على عقوبة الكافر نظراً إلى أنه قد فوت الملاك اللزومي، وهذا خارج عن منصة النزاع إذ لا علاقة له بقاعدة الجب أساساً بل هو من باب تفويت الملاك ببر موتة.

جمتتان تجاه مقولتي صاحب الجوهر والسيد الخوئي

لقد صرَّح هاذان العلمان بأنَّ الكافر مُنعدِّم الأهلية للتکلیف من الأساس فهو بمستوى الصبي والبهيمة، بل قد عدَّ ذلك صاحب الجوهر إلى المرتد أيضاً فلا يمسُّهما التکلیف، ثم استشهد بأنَّ على زوجة المرتد أن تعتد عدَّة الوفاة ثم استنتاج بأنه كالميت والمجنون... فلا قابلية لهما للخطاب جذراً.

بينما نلاحظُ عليهما:

1. أولاً: أن التماطل ما بين الكافر والبهيمة ضمن الآيات الكريمة، لا يُنبع أن الكافر عديم القابلية للنخاطب، إذ لو اعتقدنا بعدم الشأنية للخطاب لاستبعنا ذلك أن يستحيل الخطاب بأنه: أسلم، فهل يلتزم العلمان بأنه لا قابلية للكافر بالإسلام، كلا، إذ قد أطبقَ العلماء بأن تتحي الكافر عن الإسلام يُعدَّ معصية بل يتحمَّل عليه أن يتظلَّ تحت ظلِّ الإسلام أكيداً، وهذا أقوى شاهد على أهلية الخطاب، بل من المُضحك أن تقول بأنه يخاطبُ و يُكَافِّ بالأصول دون الفروع بينما من المؤكَّد أن خطاب التوبة قد توجَّهُ بلا إشكال فقد قيل له: أسلم و تظلَّ تحت ظلِّ الإسلام و إلا عوقبتَ (قولوا لا إله إلا الله تُفْلِحُوا) فكيف يُعدَّ بهيمة في الفروع فحسب دون الأصول، رغم توفر الخطاب في كليهما[1] إذن إن شأنية الكافر للخطاب الإسلامي مُبرمة بلا مبرير، إضافة إلى العمومات القرآنية المحتوية لكافة البشر كالكافر واليهود و...

وأما الخطاب القرآني: يا أيها الذين آمنوا فيُعدَّ خطاباً تشريفياً لا قيداً موضوعياً.

وأما تمثيل الكفار بالأنعام فمن جهة عن انعدام قوَّة تعقلهم لا من جهة عدم الشأنية للخطابات الإسلامية.

2. لقد أجاب المرحوم الوالد بأن استحالة تکلیف الكافر بالفروع، تضاد مذاق الشرع - الذي قد أقرَّ به السيد الخوئي في مسألة أن المرأة لا أهلية لها لمنصبة المرجعية إذ الأنثى لا تُطْبِقُ أن تتصدى الشئون الرئيسية الفائقة - و ذلك نظراً إلى الخطابات العامة نظير: قل للذين كفروا إن ينتهوا، و إذا قيل لهم أنفقوا مما رزقكم الله... حيث إنه مولوي لا إرشادي دنيوي محض.

فحسماً للحوار، نقول إن السيد الخميني لم يُطبِّق قاعدة الجب على المرتد بينما قد طبَّقها على الكافر فحسب، إلا أن الحق هو اندرج الكافر و المرتد ضمن القاعدة بكل وضوح.

تسائلُ بشأن المرتد
هل تقبل توبه المرتد الفطري أم لا؟

الإجابة: لقد اختلفت خمسة آراء حول المسألة، فالسيد الخميني أحياناً قد رفض توبته ظاهرياً و باطنياً، وأحياناً قبلها ظاهرياً لا باطنياً، بينما في التحرير قد صرّح بأن التوبة تصح منه وإن كان عن فطرة على الأصح.[2]

و قد اصطفينا أيضاً صحة توبه المرتد الفطري -كالملي- إذ مفهوم الآية تستدعي تصحيف توبته: ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا ومن يرتد منكم عن دينه فيمُت و هو كافر فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون[3] ، أي و من ارتد ثم مات و هو غير كافر فلا يدخل النار، مما يعني أن توبته قد أثّرت أثراً، فإطلاق مفهوم الآية يحثّن المرتد الفطري و الملي معاً بينما لو مات بلا كفر لتمت توبته بالمفهوم، بينما القدماء قد رفضوا تماماً توبه الفطري.

و أما ثمرة قبول التوبة و عدمه: فتجري في غير هذه الأحكام الثلاثة المسجلة -قتله و اعتدال الزوجة بعدة الوفاة و توريث ممتلكاته- بحيث لو تاب قبل الموت لطهر بدنه و لصحت عباداته و لنفاذ معاملاته الجديدة عقب التوبة و لتملك الهدايا و ...

استطراد إلى نمط خطاب الحجاب

إن الخطاب في الآية: يا أيها النبي قل لآزواجك و بناتك و نساء المؤمنين يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ من جلبيبهنّ.[4] لا يُخْصُّ المؤمنات بل الخطاب تشريفي لأجل خصلة الإيمان و أنهم أقرب إلى الامتثال، إضافة إلى أن الأديان السالفة قد ألمّت كافة النساء بالتسّرّ بل إنها قد شدّدت عليهم تكاليف قاسية مقارنة إلى الأحكام الإسلامية.

و كذا لا تُخْصُّ الآية بالمؤمنات المتزوجات فحسب، إذ تبدو الإضافة من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: نساء من جماعة المؤمنين بتقدير "من" البيانية لا اللام الاختصاصية لكي يتخيل البعض بأن الآية تدلّ على زوجات المؤمنين فلا يتوجه وجوب الحجاب إلى المرأة العزباء أو الباكرة لأنها لا تعدد من نساء المؤمنين، و هذا الوهم مُزيف إذ الفقهاء العظام قد أطبقوا على الوجوب،

إذن من اعتقد بأن اختصاص أدلة الحجاب بنساء المؤمنين يُخصّص قاعدة تكليف الكفار بالفروع، فهو معتقد مهزوز:

1. إذ الفقيه قد تذوق مذاق الشرع يعرف تماماً بأن التخصيص يَبْتَني على العرفية بينما العرف المتشّرّع لا يُخرج الكفار عن موضوع أدلة الحجاب إذ الخطاب الموجه إلى المؤمنات يُعد تشريفياً وبالتالي ستدرج كافة فئات الكفار ضمن الخطابات الشرعية تماماً.

2. إن انعدام الكرامة و الحرمة من الكفار - حتى الكافرات - لا يعني أنهن لا يتتكلّفن بالفروعات كالحجاب و كالتنحّي عن الخمر و الزنا و ... بل إن عدم كرامتهن سوف يُسْوِغ النظر إلى إلى الأعضاء البارزة منهن، شريطة انعدام الريبة، بينما نساء المؤمنين يَتمتنّ بالكرامة و حرمة النظر إليهن إطلاقاً إلا المستثنى.

و أما وفقاً لمَنهَجَةِ السيد الخوئي المستنكر لتكليف الكفار بالفروع فإنه سوف يُسْوِغ لهن إهمال الحجاب إذ قد حصر التكاليف الشرعية كالحجاب بكتلة المؤمنين و المؤمنات فحسب.

[1] إن هذا الخطاب: أسلم، هو خطاب إرشادي إلى حكم العقل بأن الإنسان عليه أن يطيع ربّه و يُسلِّم، وقد أتضح من تصريح السيد الخوئي بأن الأحكام العقلية متوجّهة إلى الكفار، فيجيب السيد عن خطاب: أسلم، بأن العقل قد أدرك ذلك قبل الخطاب

- الشرعى، فإن الخطاب الشرعى إرشادى إلى حكم العقل ليس إلا.
- [2] التعليقة الاستدلالية على تحرير الوسيلة (مشكينى)، جلد: ١، صفحه: ٤٣٦.
- [3] سورة البقرة، الآية 217.
- [4] سورة الأحزاب، الآية 59.